**مقدمة:**

لكي يقوم أي باحث بإنجاز بحث علمي فلا بد له من دليل يوجهه من بدايته إلى نهايته، وهذا الدليل يطلق عليه مصطلح منهجية، وهو عبارة عن خطوات متتابعة متناسقة مكملة لبعضها البعض، وعن أهميتها يقول ديكارت: "خير لنا ألا نفكر من أن نفكر دون طريقة"[[1]](#footnote-2)، ولا شك أن المنهجية مجال مشترك بين التخصصات العلمية المختلفة، ما فتئت تتطور وتتراكم حولها المعارف والمعطيات، من أجل الوصول إلى أحسن الطرق لمقاربة الظواهر الطبيعية والإنسانية.

ويعد التعرف على خطوات البحث العلمي من الجوانب الهامة، بالنسبة لطالب علم النفس وعلوم التربية، من أجل استكمال مساره الدراسي بنجاح، ولا ينبغي للطالب أن يقف عند حدود الاطلاع النظري فقط، بل عليه الاطلاع المستمر والممارسة الميدانية خاصة، وفي مرحلة الماستر يصبح الأمر أكثر جدية، أين يصبح الطالب في حاجة حقيقية كبيرة، لامتلاك المهارات والمعارف التي تساعده على إنجاز مذكرة التخرج، ويفيد الطالب كثيرا من اطلاعه النظري على منهجية البحث، فلا يُتوقع أن ينجح الطالب في القيام بالخطوات الصحيحة واتخاذ القرارات الصائبة، ما لم يمتلك المعرفة الكافية –مسبقا- بأحسن الطرق للقيام بذلك.

ولذلك يعد تقديم مادة علمية منهجية تساعد الطالب على القيام ببحث علمي على أسس صحيحة، والتغلب على الصعوبات والأخطاء التي قد يقع فيها، ضرورة ملحة ليس في مرحلة الماستر فقط، ولكن في كل مراحله التعليمية، وذلك من منطلق التعلم المستمر.

**1- تعريف العلم:** يختلف العلم عن المعرفة في كون هذه الأخيرة تشمل إضافة إلى المعرفة العلمية، معارف أخرى غير علمية، وتختلف المعرفة العلمية عن غيرها من المعارف في طرق ومناهج الوصول إلى هذه المعرفة، ويمكن تعريف العلم بأنه: "ذلك الفرع من الدراسة الذي يتعلق بجسد مترابط من الحقائق الثابتة المصنفة، والتي تحكمها قوانين عامة وتحتوي على طرق ومناهج موثوق بها، لاكتشاف الحقائق الجديدة في نطاق هذه الدراسة.."[[2]](#footnote-3).

ولعل من القضايا التي تشغل تفكير المختصين في العلوم السلوكية، هي كيفية تطوير هذا العلم السلوكي ليقترب من العلوم الطبيعية، بمعنى أن يكون هناك تفسيرا واحدا للظواهر الحياتية، لا أن تكون لدينا نظريات مختلفة، تطرح كل منها تفسيرا يختلف عما تطرحه بقية النظريات، وما يترتب على ذلك من اختلاف في تحديد المفاهيم وأدوات القياس[[3]](#footnote-4).

ويمكن وصف الطريقة العلمية بأنها الطريقة التي ينتقل فيها الباحثون بطريقة استقرائية من ملاحظاتهم إلى الفروض، ثم بطريقة استنباطية من الفروض إلى التضمينات المنطقية للفروض، ثم يستنبطون النتائج التي يمكن الوصول إليها إذا كانت العلاقة المفترضة صحيحة، وإذا كانت هذه النتائج متوافقة مع المعرفة القائمة المقبولة، فإننا نختبر هذه الفروض بجمع بيانات أمبيريقية، وبناء على ما نحصل عليه من بيانات نقوم بقبول الفروض أو رفضها[[4]](#footnote-5).

فالعلم يصل بين العقلانية والأمبيريقية معتمدا الاستدلال المنطقي، ومتفحصا كل خطوة بواسطة الملاحظة الأمبيريقية، ويقوم العلماء باستمرار بدور المكوك بين الملاحظة الأمبيريقية والتفكير المجرد، والقوانين العامة لينتقلوا من ثم، إلى ملاحظات أمبيريقية أشمل وأوسع حول وقائع خاصة، فالرجوع المتكرر إلى الملاحظة الأمبيريقية في العملية العقلانية، كان من ميزات حركة التحول الفجائية نحو العلم في القرن السادس عشر، كما ارتكز التقدم في العلم بعد ذلك على تعزيز المكون الأمبيريقي، بتطوير طرائق ملاحظة أكثر دقة[[5]](#footnote-6).

**2- خصائص الطريقة العلمية:** تتميز الطريقة العلمية في البحث بمجموعة من الخصائص، يمكن توضيحها فيما يلي[[6]](#footnote-7):

**- الضبط:** ويقصد به التحكم في التأثير المتزامن لمجموعة من المتغيرات، على الظاهرة موضع الدراسة من أجل عزل العوامل التي يفترض الباحث أنها المسؤولة عن تفسير الظاهرة، وتتحقق أعلى درجات الضبط في الطريقة العلمية خاصة مع استخدام المنهج التجريبي.

**- التعريف الإجرائي:** ويقصد به تعريف المفاهيم والمتغيرات باستخدام أساليب وأدوات قياسها، فتعريف التحصيل مثلا بأنه: إدراك الطالب وتمكنه من المحتوى المدروس، لا تساعد الباحث على التعامل الإمبيريقي مع متغير التحصيل، بينما إذا عرَّفنا التحصيل بأنه: إجابة الطالب على 70 % من الأسئلة بشكل صحيح، أو الحصول على درجة أعلى من المتوسط في الامتحان، فإن هذه التعاريف توجهنا إلى مصادر البيانات المطلوبة لقياس الظاهرة ودراستها.

ويتضح من التعريف السابق أنه يجب أن يتوفر التعريف الإجرائي، على مصادر أمبيريقية لقياس المتغيرات، وتحقيق الفهم الموضوعي المشترك لها.

**- التكرار:** ويقصد به إمكانية استعادة نتائج دراسة ما من قبل باحثين آخرين، باتباع الخطوات التي اعتمدها أحد الباحثين في دراسة الظاهرة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فيدل ذلك على أن النتائج تحققت نتيجة للصدفة، أو كانت نتيجة من صنع الباحث وتحيزاته، أو لضعف منهجيته وتصميمه للبحث.

ويورد أحمد حسن آخرون خصائص أوسع وأشمل للبحث العلمي تتمثل في[[7]](#footnote-8):

**- متحرك بسعة عالية:** فكل يوم هناك جديد، وما كان مقبولا العام الماضي، قد يتغير في الوقت الحاضر، بناء على النتائج الجديدة التي وصل إليها الباحثون.

**- متحرك نحو هدف:** فالبحث في بدايته عبارة عن سؤال تبحث له عن حل.

**- دقيق وصارم:** مبني على أساس متين وطريقة تنفيذ مصممة بعناية، أي أن تفكر في موضوع يشغلك، وتتناول ورقة وقلما وتدون ملاحظاتك ونظريتك تجاه هذه النقطة وما الممكن عمله، تم تجري تجارب لتثبت مدى صحة نظريتك، فهي عملية دقيقة جدا ومبنية على خطوات صارمة.

**- مبني على فرضية:** فالباحث يضع فرضية للمشكلة، والطرق التي يمكن أن يسير فيها، للإجابة عن سؤاله.

**- قابل للتكرار:** أي أنه يمكن الوصول إلى نفس النتائج التي وصلت إليها عند إعادة التجربة أكثر من مرة، وذلك حتى تتأكد من أن الإجابة التي وصلت إليها ليست عن طريق الصدفة، فيجب أن تتأكد أن النتائج التي تحصل عليها عند إعادة التجارب أكثر من مرة، قريبة من بعضها ومنسجمة وليست متناقضة، فمثلا ستجد في تجارب علم الأحياء بعض الاختلافات بين النتائج لأسباب كثيرة، وفي هذه الحالة يقبلون بمعدل الخطأ، وهو يمثل احتمال صحة الفرضية عشوائيا عن طريق الصدفة، وكلما كانت هذه القيمة صغيرة كلما زادت الدلالة الإحصائية للاختبار، وفي العادة نعتبر أن الاختبار ذو مدلول إحصائي إذا كان معدل الخطأ أقل من 0.05 أو 0.01.

**- دقيق وموثوق به:** لا يستطيع لباحث أن يجري دراسته على الكون كله، بل يختار عينة من المجتمع يبني عليها تجاربه، وتتم عملية اختيار العينة بعناية شديدة، حتى تكون النتائج التي تحصل عليها الباحث معبرة عم المجتمع بأكمله، فكلمة الدقة تعني مدى قرب نتائجك من الواقع، أما الثقة فتعني أن نتائجك يحتمل أن يصل مدى صحتها إلى 95 % ومدى خطئها إلى 5 %، وبالغة الإحصائية تحدد مدى دلالة تجاربك.

**- موضوعي:** أي أن تكون النتائج التي وصلت إليها مبنية على بيانات فعلية، وليس عن انطباعات وآراء أو عواطف شخصية، فأنت تسعى إلى ترجمة النتائج التي حصلت عليها من التجربة العملية فقط، فلا يكون لشخصك تأثير على النتائج.

**- عالمي:** كلما كانت نتائجك ذات تطبيق على مستوى العالم كان تأثيرها أعلى، فإذا كانت أبحاثك متعلقة بالتكنولوجيا فسيسعى العالم إلى شرائها منك، ولو كنت تدرس مرضا وتحاول إيجاد علاج له ووصلت له، ستجد أن العالم كله يستخدمه.

**- متوارث بين الأجيال:** فأنت تصل إلى نتائج ثم تنشرها، وبعد خمسين عاما من نشر ورقتك البحثية، تجد من يتعلم منها ويضيف لها وهكذا، فمنتج البحث العلمي ينتقل من جيل إلى جيل.

**3- أنواع البحوث:** يمكن تقسيم البحوث إلى الأنواع التالية:

**- البحث بمعنى التنقيب عن الحقائق:** يستعمل هذا النوع من البحوث في معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، لأن هذه المشاكل مثل الأمراض التي يعالجها الطبيب، فلا يمكن وصف أي دواء ناجح، إلا إذا قام الطبيب بفحص المريض ومعاينته، أو أن الباحث هنا مثل الشرطي يبحث عن كل ما له علاقة بالقضية، حتى تتجمع لديه الأدلة والشواهد التي تثبت له ماذا جرى فعلا، والباحث هنا ليس ملزما بالوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، وإنما هو مطالب فقط بالتثبت من صحة الحقائق، والتأكد من دقة المعلومات التي توصل إليها، وتحليل تلك المعلومات بأسلوب علمي منطقي، يثبت الكشف عن صحة الحقائق المجتمعة لديه[[8]](#footnote-9).

**- البحث بمعنى التفسير النقدي:** تعتمد الدراسة في هذا النوع من البحوث على التدليل المنطقي، من اجل الوصول إلى حل للمشاكل وذلك عندما يتعلق الأمر بالأفكار أكثر من تعلقها بالحقائق، فبعد تفحص الباحث للمراجع والمؤلفات حول موضوع معين، والتعرف على الطرق المختلفة لتناوله من وجهة نظر علمية، فإن الباحث من منطلق التفسير النقدي، يحاول الموازنة بينها وإبراز جوانب القوة والضعف فيها على أساس منطقي، وتكوين تصوره الخاص الذي يعتبر وجهة النظر المتكاملة أو المناسبة التي تعبر عن رأيه في الموضوع.

وفي كل الأحوال فإن هذا النوع من البحوث هو خطوة متقدمة عن مجرد الحصول على الحقائق[[9]](#footnote-10).

**- البحث الكامل:** هذا النوع يجمع بين النوعين السابقين، وهذا البحث هو الذي يهدف إلى حل المشاكل ووضع التعميمات، بعد التنقيب الدقيق عن جميع الحقائق المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى تحليل جميع الأدلة التي يتم الحصول عليها وتصنيفها تصنيفا منطقيا، فضلا عن وضع الإطار المناسب اللازم لتأييد النتائج التي يتم التوصل إليها، وهذا النوع من البحوث يخطو خطوة أبعد من سابقيه، ولكي يعتبر بحث ما أنه كامل، لا بد من توفر الشروط التالية:

- أن تكون هناك مشكلة تستدعي الحل.

- وجود الدليل الذي يحتوي عادة على الحقائق التي تم إثباتها، وقد يحتوي أحيانا على رأي الخبراء..

- التحليل الدقيق للدليل وتصنيفه حيث يمكن أن يرتب الدليل في إطار منطقي، وذلك لاختباره وتطبيقه على المشكلة.

- استخدام العقل والمنطق لترتيب الدليل في حجج أو إثباتات حقيقية، يمكن أن تؤدي إلى حل المشكلة.

- الحل المحدد وهو يعتبر الإجابة على السؤال أو المشكلة التي يتناولها الباحث.

**أنواع البحوث العلمية مصنفة على أساس الهدف من إجرائها[[10]](#footnote-11):**

**- البحث الأساسي:** ويهدف إلى تطوير أو تعديل أو بناء نظرية معينة، **مثل:** دراسة مبادئ التعزيز وأثرها على زيادة إنتاجية المؤسسة الخدمية.

**- البحث التطبيقي:** ويهدف إلى استخدام أو اختبار نظرية ما وتقويم استخدامها في حل مشكلات في مجالات معينة، إدارية أو تعليمية أو مالية، **مثل:** دراسة مقارنة لثلاثة أنماط إدارية وأثرها في اتجاهات عمال التنظيفات التابعين للإدارات المحلية في الأردن من الجنسين.

**- بحث التقويم:** ويهدف إلى تسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة باختبار بديل معين، من بين عدد من البدائل في مجال ما، **مثل:** ما مدى تميز مناهج الرياضيات الجديدة على المناهج القديمة في المجالات المعرفية والانفعالية، لدى تلاميذ المرحلة الأساسية في الأردن.

**- بحث التطوير:** ويهدف إلى تطوير مواد فعالة أو برامج تدريبية أو أنظمة إدارية للمعلومات، بقصد إثراء الأداء في مجالات معينة كالحقول الإدارة أو المدرسية، **مثل:** تطوير آليات إدارية لتفعيل دور تدريب المعلمين على تدريس المناهج الدراسة الجديدة.

**- البحث الإجرائي:** ويهدف إلى حل مشكلات يومية ملحة واضحة، باستخدام الطريقة العلمية في البحث، **مثل:** استقصاء أسباب تأخر مجموعة معينة من العاملين في مؤسسة تجارية للأيام الأولى من كل أسبوع، على مدى شهور الصيف.

**4- اختيار موضوع البحث:** الموضوع هو الإجابة الأولية التي نقدمها للشخص الذي يسألنا حول ماذا تعملون؟ وتكون الإجابة مثلا: نسبة الفوائد في الجزائر، الفقر في مدينة من المدن، انتباه التلاميذ في القسم...، ولاختيار موضوع البحث لا بد من أخذ الوقت الكافي للتفكير في ذلك، ودراسة الاحتمالات المتنوعة، وبذلك نتجنب العودة إلى الوراء، ويقوم التفكير أساسا على الفائدة التي نرجوها من الموضوع، ومدى الفضول والاهتمام الذي يثيره لدينا، مما يكون دافعا لاستثمار الجهود في البحث إلى نهاية المشروع البحثي[[11]](#footnote-12).

ويتم اختيار موضوع البحث بطرق منها:

- التركيز على أحد المواضيع ومحاولة التعمق في دراسته، وتتبع كل ما أُنجز حوله من أبحاث ودراسات علمية، وذلك يؤدي بالطالب إلى التبصر بالجوانب التي أغفلتها الدراسات السابقة، أو الجوانب من الموضوع التي تكتسي أهمية تستدعي دراستها مجددا، وقد يكون ذلك في كثير من الحالات في مراحل متأخرة من الإعداد للبحث، حيث يقع الطالب تحت ضغط الوقت المتاح لدراسة الموضوع وإعداد مشروع البحث، مما يعيق الدراسة والتحضير الجيد، ويلقي ببعض الضبابية على إدراك وتصور الطالب للموضوع وجوانبه وكيفية دراسته.

ومن خلال التعمق في القراءة والإطلاع يتبين للباحث (خاصة المبتدئ)، أن هناك مشكلات جديدة لم يتم التطرق لها أصلا تحتاج إلى بحث، وذلك بعد جهد كبير من القراءة والاطلاع، ومن هنا يكون البحث عن مشكلة للبحث في بداية البرنامج الدراسي لطالب الدراسات العليا، أمر ضروري ومفيد وذلك نظرا لما سوف يبذله من جهد في الاطلاع والقراءة حول المقررات الدراسية، وما سيحقق له هذا الجهد من وضوح في الرؤية واختصار الوقت[[12]](#footnote-13).

- أن يكون للطالب ميول للقراءة والمطالعة، وبالتالي يكون ملما ولو بقدر مقبول ببعض المواضيع الهامة في التخصص، أو ممارسا في الميدان التربوي أو المجال الإكلينيكي..، فتجده مهتما بدراسة أحد المواضيع، وأكثر استعدادا لتقديمه كمشروع بحث، مع ما تتطلبه خطة الدراسة من تصور لكيفية دراسة الموضوع.

**5- تحديد مشكلة البحث:** يقصد بمصطلح "مشكلة problem"، وجود عقبة تحول بين الإنسان وأدائه لعمله، مما يتطلب العمل على القيام بمعالجة للتغلب على تلك العقبة، كما أن المقصود بمفهوم مشكلة في البحث العملي قد يكون كذلك وقد لا يكون، بحيث تعني مفهوما أوسع من السابق، وأورد ساندرز J.sanders تعذر وجود مصطلح مرادف يعكس مدلول الكلمة، التي بدورها لا تعكس المراد منها في البحث العلمي، وقد عادلها قود good وسكيتس Scates1954 ب"موضوع"، وبهذا قال أيضا كل من بورق 1963، ورمل 1958، وترافرز 1958، أما فان دالين 1962 فقد أشار إلى أن مصطلح "مشكلة" يرجع إلى الشعور بالصعوبة، في حين عرفها كيرلنجر بأنها: "جملة استفهامية تسأل عن العلاقة الموجودة بين متغيرين أو أكثر"، حيث يصدق هذا التعريف على مشكلات البحوث التجريبية دون سواها من البحوث الأخرى[[13]](#footnote-14).

ويعتبر اختيار مشكلة ذات أهمية علمية واجتماعية، تكون جديرة بالدراسة الخطوة الهامة الأولى، فالخطوات اللاحقة يتم تطبيقها في جميع البحوث العلمية، ولكن الفرق هو بين أن توظف في دراسة موضوع مهم أو آخر ليس له أهمية[[14]](#footnote-15).

وتعرف مشكلة البحث بأنها عبارة عن: "موضوع يحيط به الغموض" وبأنها: "ظاهرة تحتاج إلى تفسير" وبأنها: "قضية موضوع خلاف أو تباين"[[15]](#footnote-16).

ويحدث أحيانا أن يختلط على البعض مفهوم مشكلة البحث، بمفهوم المشكلة الاجتماعية على الرغم من الاختلاف بينهما، فالمشكلة الاجتماعية عبارة عن موقف يتطلب معالجة إصلاحية، وينجم عن ظروف المجتمع أو البيئة الاجتماعية، ويستلزم تجميع الوسائل والجهود الاجتماعية لمواجهته، فالمشكلات الاجتماعية ترتبط بالجوانب التي يصطلح على تسميتها بالجوانب المرضية، أما مشكلات البحث فإنها تنصب على الجوانب السوية (الصحية) والجوانب المرضية، وبذلك فإن مصطلح مشكلة البحث أوسع حدودا ومدلولا، وأكثر شمولا وامتداد من مصطلح المشكلة الاجتماعية[[16]](#footnote-17).

ويتم تقييم مشكلة البحث وفق المعايير التالية[[17]](#footnote-18):

**- الإضافة العلمية:** قد تكون هذه الإضافة نظرية كدعم نظرية مثلا، وزيادة فهم الظاهرة المدروسة ومعرفة أسبابها، أو تكون تطبيقية كتقديم حلول عملية تسهم في التخفيف من الآثار السلبية للمشكلة، وعمل برامج وقائية وعلاجية وتقييمية بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

**- توليد بحوث جديدة:** أي مدى مساهمة الدراسة في تنفيذ دراسات مستقبلية جديدة بناء على نتائجها.

**- قابلية البحث:** وتعني مدى قابلية المشكلة للبحث أمبيريقيا، وهل تدخل ضمن مجال معرفة الباحث؟ وهل يمكن إنجازها بفترة زمنية معينة؟ وهل يمكن جمع بياناتها؟

ويورد سعيد التل وآخرون المعايير التالية التي في ضوئها تبرز أهمية المشكلة[[18]](#footnote-19):

**- المعرفة حول ممارسة سارية:** يمكن أن توفر الدراسة معرفة ذات قيمة حول ممارسة شائعة، لم يتم بحثها أو دراستها، وأن الدراسة في هذه الحالة سوف تضيف إلى معرفتنا حول هذه الممارسة.

**- اختبار النظرية:** يمكن أن تختبر الدراسة نظرية قائمة بقصد إثباتها، والتحقق منها أو تعديلها، في بيئة أو مجتمع مقصود، وباختبار النظرية في مواقف أو مجتمعات مختلفة يمكن للباحث تعديل النظرية أو إثباتها.

**- القابلية للتعميم أو توسيع الفهم للظواهر:** قد يتم تصميم الدراسة بهدف تعميم النتائج على مجتمعات أو ممارسات مختلفة، كما توفر الدراسات النوعية فهما أعمق للظواهر أو الممارسات، التي تجري ملاحظتها أو دراستها، ويكون الهدف من إجراء مثل هذه الدراسات فهما أعمق، وليس تعميما للنتائج، وعلى وجه الخصوص في البحث النوعي.

**- تقديم منهجية البحث:** الكثير من الأبحاث التي تجري تستخدم منهجيات معينة، مثل استخدام أدوات شائعة في عدة دراسات، كاستخدام اختبار ستانفورد بينيه للذكاء، أو اختبار تورانس للتفكير الإبداعي، وبتغيير المنهجية باستخدام بدائل لهذه الاختبارات يمكن أن نتحقق من النتائج السابقة أو نعدلها.

**- القضايا المعاصرة:** يمكن أن تركز الدراسة على قضية تربوية أو اجتماعية، تكون موضوع الاهتمام المباشر، فقضايا مثل حقوق المرأة، والحقوق المدنية، والمساواة والتميز، وغيرها هي مبررات كافية لإجراء الدراسة ذات الصلة بهذه القضايا.

**5-1- صياغة مشكلة البحث:** ينبغي أن تصاغ المشكلة في صورة جمل تعبيرية واضحة ومحددة، ومن ثم صياغة التساؤلات التي سيتناولها البحث، مشتملة على السؤال الرئيسي وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية، ويشترط أن تصاغ هذه الأسئلة صياغة مباشرة ودقيقة، ولأسئلة البحث أهمية في كونها تقود الباحث إلى التعرف على أبعاد الموضوع ومن ثم تحديد جوانبه التي يرغب في التركيز عليها، والتنبه للتساؤلات التي يريد الحصول على إجابة لها، وتلك التي يريد استبعادها لعدم ورودها في مرحلة تحديد المشكلة، وفي ضوء الأسئلة يسير الباحث في الطريق الصحيح لدراسة الموضوع، أين تتضح أهمية الموضوع والإفادة التي يمكن تحقيقها منه[[19]](#footnote-20)، وتصاغ مشكلة البحث بطريقتين: تقريرية واستفهامية.

**6- أهمية البحث:** في هذا الجزء يحاول الباحث إبراز القيمة النظرية والتطبيقية من وراء إجراء الدراسة، والباحث يحاول الإجابة بشكل غير مباشر عن السؤال التالي: لماذا تعتبر دراستي لهذا الموضوع مهمة؟ وللإجابة على هذا التساؤل يورد الآتي[[20]](#footnote-21):

**- الأهمية النظرية (أو العلمية):** يحاول الباحث فيها إبراز وتأكيد ما يمكن أن تضيفه الدراسة، إلى التراكم المعرفي والعلمي في موضوعها، أو ما تولده من دراسات جديدة في المستقبل.

**- الأهمية التطبيقية (العملية):** وذلك بمدى مساهمة المشكلة في إيجاد حلول للمشكلات الإنسانية في مجالها، أو الفوائد العملية الناتجة عن تطبيق نتائجها، وتجدر الإشارة إلى أنه يتوجب على الباحث ألا يذكر هذه العناوين بشكل مباشر، إنما يتحدث عن هاتين الأهميتين بشكل ضمني.

وهنا تعتبر أهمية المشكلة هي المبرر للدراسة، وهي تطلع القارئ على سبب اختيار الباحث للمشكلة ومبررات هذا الاختيار[[21]](#footnote-22).

وتجيب أهمية البحث عن سؤال: "ما المبررات العلمية والعملية التي تجعل من الوقت والجهد المبذول وتمويل البحث، أمرا مسوغا".

فهي تعد الأرضية العلمية الصلبة التي تمكن الباحث من إقناع الآخرين، أساتذة وزملاء بجدوى إجراء الدراسة، وتزداد أهمية تبرير إجراء البحث عندما يكون هناك تمويل من جهة ما[[22]](#footnote-23).

ينبغي في البحوث الأساسية (النظرية) أن يبين الباحث عند الحديث عن أهمية المشكلة، الحاجة إلى حل أي تناقض في نتائج الدراسات السابقة، أو (و) التوسع في المجال الذي يتناوله تصور نظري ما، أما في البحث التطبيقي فقد يتطلب الأمر توضيح الحاجة إلى إيجاد حل لمشكلة سلوكية ما، أو علاج اضطراب نفسي ما[[23]](#footnote-24).

**7- أهداف البحث:**

يورد الباحث في هذا العنصر الهدف العام من الدراسة، والذي يتضمنه عادة عنوان الدراسة، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة أهداف فرعية، والتي تعكس أهداف الدراسة، أي أن الأهداف ما هي إلا صورة أخرى لتساؤلات الدراسة[[24]](#footnote-25).

تجيب أهداف البحث عن سؤال "لماذا" يقوم الباحث بإنجاز البحث، وهي تعني الغايات التي يرمي الباحث الوصول إليها من وراء إجراء الدراسة، وتتمثل أهميتها في جانبين[[25]](#footnote-26):

- أنها تساعد الباحث على الالتزام بالغايات والإطار الذي حدده، مما يجعله لا يخرج عن إطار بحثه.

- تساعد على احتكام القارئ إلى أهدف البحث لمعرفة مدى تحقيق الباحث لها، ومن ثم معرفة ما إذا أدى البحث الغرض منه أم أنه لم يف بكامل أهدافه، ويتم كتابة أهداف البحث في ضوء مجموعة من المعايير:

- أن تعكس مدى الإضافة العلمية التي سيقدمها البحث للمعرفة.

- أن توضح إسهام البحث في تقديم حلول علمية مبرهنة للمشكلة المدروسة.

- أن تكون محددة ويمكن قياسها.

- أن تكون دقيقة ووثيقة الصلة في ارتباطها بمشكلة البحث.

- أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق في إطار الجهد والوقت المخصصين للبحث.

كما يمكن الحكم على سلامة تصميم البحث، وما إذا كان الباحث مصيبا في اختياره للمنهج، العينة، أدوات الدراسة،...المناسبة لدراسة الموضوع وتحقيق أهدافه العلمية، من خلال الاطلاع على الأهداف المرجوة من البحث.

8- **المفاهيم والمصطلحات**: من المهم توضيح المصطلحات المستخدمة في الدراسة حتى لا يساء فهمها، أو أن تفهم بغير الدلالة المقصودة في الدراسة، وكثيرا ما تتعدد المعاني الخاصة ببعض المصطلحات المستخدمة في العلوم التربوية، ولذلك لا بد من تحديد المعاني التي تناسب أو تتفق مع أهداف دراسة معينة وإجراءاتها، وقد يتم تحديد هذه المعاني بطريقة إجرائية، أي بدلالة الإجراءات والبيانات والأدوات الخاصة بهذه الدراسة، فالتحصيل الأكاديمي مثلا: هو مصطلح يشير إلى المعارف التي يكتسبها الفرد أثناء تعلمه لمبحث معين، في فصل دراسي أو سنة دراسية أو مرحلة دراسية، وفي البحوث يعرف التحصيل الدراسي إجرائيا بدلالة أداء الأفراد في جميع المباحث في نهاية الفصل الدراسي الماضي، أو بدلالة المعدل التراكمي..، ويساعد تعريف المصطلحات في وضع إطار مرجعي يستخدمه الباحث في التعامل مع المشكلة الخاصة بالبحث، وقد يتبنى الباحث أحيانا تعريفا لبعض المصطلحات، يستعيره من قاموس معين أو من دراسة سابقة، وفي هذه الحالة ينبغي على الباحث أن يشير إلى ذلك القاموس أو تلك الدراسة بطريقة واضحة[[26]](#footnote-27).

ويمكن في حالة التعريف بذكر الخصائص أن نعطي التعريف التالي: "المدرس الفعال هو المدرس الذي يتميز بروح الدعابة، والمظهر الحسن، أو الخلق الرفيع.."، وفي هذه الحالة فإن المجال يكون كبيرا، لزيادة احتمال التضارب والتنوع في الفهم بين الأفراد المختلفين لهذا التعريف، ولا يسمح بالتالي بقيام دراسة علمية موضوعية، لأنه لا يعطي المعلومات الضرورية التي تمكن من التقصي الإمبريقي للمصطلح بطريقة مشتركة بين مجموعة من الباحثين.

إن التعريف الإجرائي يكون إما عن طريق توضيح طرق وإجراءات قياس المفهوم، أو من خلال توضيح كيفية معالجة المتغير في الدراسات التجريبية، أو عن طريق توضيح المؤشرات الملموسة له إمبريقيا، ذلك لأن أغلب مفاهيم علم النفس وعلوم التربية هي ذات طبيعة افتراضية تجريدية.

**مثل:** **المصطلح**  **التعريف الإجرائي (المصادر الأمبريقية)**

يعتمد التعريف الإجرائي للمتغيرات على تحديد سلوك أو مظاهر يمكن ملاحظتها أو قياسها، ويمكن استخدام عدة طرق في التوصل إلى تعاريف إجرائية[[27]](#footnote-28):

أ- بدلالة العمليات التي إذا أجريت تؤدي إلى حدوث الحالة المعرفة للسمة.

**مثال**:

\*الإحباط هو الحالة الناتجة عندما يكون هناك عائق يحول دون الوصول إلى هدف مرغوب فيه.

\*الحاجة هي الحالة الناتجة عن حرمان شخص من مادة (أو نشاط) تعمل على إشباع الحاجة.

\*الخوف هو الحالة الناتجة عن تعريض شخص لشيء سبق أن صنفه من بين الأشياء التي يتجنبها.

ب- بدلالة الكيفية التي تعمل فيها الظاهرة أو السمة المعرفة، أو الخصائص الدينامية التي تتألف منها.

**مثال**:

\*الذكي هو الذي يحصل على درجات عالية على اختبارات الذكاء المعروفة، أو هو ذلك الشخص الذي يظهر قدرة في حل مسائل رمزية منطقية.

\* الدافع يعرف بدلالة وصف للشخص الذي لديه دافع، فالطالب الذي يبدي مثابرة في دوامه المدرسي يوصف بأن لديه دافعا للتعلم.

ج- بدلالة المظاهر الخارجية أو الخصائص الستاتيكية للظاهرة أو السمة المعرفة.

**مثال**:

\* الشخص الذكي هو الشخص الذي تعبر نتائج قياسه عن امتلاكه لذاكرة قوية، ومفردات لغوية كثيرة، (أو أية خصائص أخرى يمكن إضافتها).

\* الميل المهني استعداد خاص لدى الشخص يجعله يختار أو يعبر عن تفضيله لمهنة أو أنواع معينة من المهن من بين بدائل تطرح عليه.

ويتضح أنه توجد تعاريف إجرائية مختلفة لظاهرة أو متغير، يختار الباحث منها ما هو أكثر ملاءمة لموقف البحث الخاص به.

ومع ذلك تواجه التعريفات الإجرائية مجموعة من المشكلات، تتعلق بتحديد الظواهر موضوع البحث، وتزداد حدة هذه المشكلات في الدراسات ذات الطابع الحضاري المقارن، نظرا لاختلاف الدلالات التي تعطى للسلوكات والظواهر المختلفة، كما تعد مشكلة توفر الملاحظين ذوي الكفاءة، والمدربين على القياس بمثابة نموذج آخر للمشكلات التي تواجه التعريف الإجرائي للمفاهيم، وللتقليل من اللجوء إلى التعريف الإجرائي في البحث، والتغلب على مشكلاته، وربط المتغيرات المجردة بالواقع موضوع الملاحظة، يمكن استخدام المؤشرات حيث تحدد مثلا لمفهوم مثل القيادة، أبعادا عديدة منها الوضع الأعلى والسمعة والقدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة الاجتماعية، ولصعوبة تحديد كل هذه الأبعاد بطريقة إجرائية، يكتفي الباحث باختيار مؤشر منها أو أكثر للدلالة على المفهوم، حتى يسهل عليه ربطه بالملاحظة ويجري دراسته على أساس علمي، كما يعتمد اختيار واستخدام المؤشرات على توافر البيانات، واحتمال الحصول على أنواع معينة منها، وعلى النظرية التي توجه الباحث[[28]](#footnote-29).

**9- قصور البحث (محددات البحث)**: في أثناء مراحل البحث يواجه الباحث مجموعة من المعيقات أو العوامل التي تحد من تعميم نتائج بحثه على مجتمع الدراسة، وهذا ما يسمى بمحددات البحث ويمكن تصنيفها إلى فئتين[[29]](#footnote-30):

- **الفئة الأولى**: تتعلق بمفاهيم الدراسة و مصطلحاتها، وهو ما يعبر عنه بالتعريفات الإجرائية من مثل مفاهيم التحصيل، الذكاء والدافعية...، إذ إن هذه المصطلحات يمكن أن تحمل في طياتها معان ودلالات معينة، ولكن من خلال تعريفها إجرائيا يمكن أن تعمم ضمن حدود هذه التعريفات.

**- الفئة الثانية:** تتعلق بإجراءات الدراسة، من حيث طرق اختيار العينة، أو أفراد الدراسة، وطرق جمع البيانات وعملية تحليلها، وطرق تطوير أداوت جمع البيانات، كالاستبيانات والاختبارات، والمقاييس التي يستخدمها الباحث في عملية جمع البيانات.

وقد يشعر الباحث أن ثمة عوامل في إجراءات الدراسة تكون غير مناسبة، وفي الوقت نفسه يمكن تجويدها، وفي هذه الحالة لا بد أن يصرح الباحث بذلك في محددات الدراسة، على اعتبار أنه يشكل أحد محددات دراسته، ويميز الباحثون بين مصطلح حدود البحث ومحددات البحث، فيشير مصطلح حدود البحث إلى إطار البحث الذي أجري فيه، مما يقود إلى أن نتائج هذا البحث لا تقبل التعميم إلى على المنطقة التي أجري فيها.

**مثل:** دراسة بعنوان**: "اتجاهات معلمي الرياضيات نحو استخدام الحاسوب في تعليم الرياضيات في مدارس وكالة الغوث الدولية في الأردن**"، فإن نتائج هذه الدراسة ستعمم فقط على معلمي الرياضيات في وكالة الغوث الدولية، وليس على معلمي الرياضيات في وزارة التربية والتعليم، أو في القطاع الخاص.

وقد يستخدم مصطلح قصور البحث للدلالة على تلك الظروف التي لا سيطرة للباحث عليها، والتي يمكن أن تؤثر على نتائج الدراسة وتطبيقاتها في مواقف أخرى، فالقواعد الإدارية التي تمنع استخدام أكثر من فصل واحد في المدرسة في تجربة ما، أو جمع بيانات من أداة لم يتم تحقيق صدقها، أو عدم القدرة على إجراء تعيين عشوائي للمجموعتين الضابطة والتجريبية، هي كلها أمثلة لنواحي القصور المختلفة التي يمكن أن تكون في البحث، ويجب الإشارة إليها في تقرير البحث حتى ينتبه القارئ إلى أثر ذلك على نتائج البحث[[30]](#footnote-31).

10- **الفرضيات**: إن الفرضية وليست المشكلة هي التي يتم إخضاعها للفحص التجريبي من خلال جمع البيانات وتحليلها، ويجب تطوير الفرضيات قبل إجراء الدراسة، وذلك لأن الفرضية تعطي اتجاها لجمع وتفسير البيانات، وبالتالي لا بد أن يكون عند الباحث معرفة بالظاهرة التي يدرسها من أجل صياغة فرضية جيدة، وكلما زادت المعرفة عن الظاهرة كلما كان هناك مجال أكثر لأن نضيف معلومات جديدة لها علاقة بالمشكلة، ولذلك تعتبر مراجعة الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في عملية تطوير خطة بحث دقيقة[[31]](#footnote-32).

ويمكن صياغة الفرضيات بطريقة استقرائية من ملاحظة السلوك، أو بطريقة استنباطية من النظريات أو من نتائج البحوث السابقة، وفي الطريقة الاستقرائية يقوم الباحث بصياغة الفرضية كتعميم من العلاقات التي لاحظها، أي أن الباحث يلاحظ السلوك، ويحاول تحديد اتجاهاته أو العلاقات المحتملة، ثم يفترض تفسيرا لهذا السلوك، ويجب بالطبع أن يصحب الطريقة الاستقرائية مراجعة البحوث السابقة، لتحديد النتائج التي ذكرها الباحثون الآخرون حول المشكلة، مثل: لا حظ المعلم أن التلاميذ الذين سمح لهم بإبداء آرائهم حول أسئلة الامتحان، ارتفع أداؤهم عن الذين لم يتح لهم ذلك، ومن ملاحظة المعلم ذلك يضع الفرضية التالية: "التلاميذ الذين يتاح لهم كتابة تعليقاتهم عن أسئلة الامتحانات في أوراق الإجابة، يحصلون على درجات أعلى من التلاميذ الذين لا يتاح لهم كتابة مثل هذه التعليقات"[[32]](#footnote-33).

كما يمكن أن تصاغ الفرضيات من خلال اشتقاقها من النظريات، وهذه الفروض لها ميزة أنها تؤدي إلى بناء نظام عام من المعرفة، فهي مندمجة ضمن صرح المعرفة داخل النظرية نفسها، وفي حال قبولها يؤدي ذلك إلى تدعيم النظرية، فالفرضيات توفر لنا الأدلة التي تمكن من مراجعة النظرية أو نقضها، والفرضية يمكنها نقض النظرية بينما لا يمكنها أن تبرهن صحتها، لأن النظريات تعميمات تنطبق على جميع حالات الظاهرة، ومن غير الممكن اختبار كل هذه الحالات، ولكن كلما زاد تدعيم النظرية في بحوث مختلفة، زادت ثقتنا في صدق النظرية وفائدتها، ويبقى على الباحث أن يتأكد أن الفرضية هي نتيجة منطقية للنظرية، وأنه لا توجد فجوة بينها وبين النظرية[[33]](#footnote-34).

**10-1- معايير صياغة الفرضيات:** يحدد كل من مور وآري وزملائه عددا من معايير صياغة الفرضيات، تتمثل فيما يلي[[34]](#footnote-35):

**- الإيجاز:** يتطلب هذا المعيار أن يكون الفرض مختصرا وواضحا قدر الإمكان، واستخدام أقل عدد ممكن من الكلمات، وألا يتضمن أكثر من فكرة، مع استخدام مصطلحات واضحة قدر الإمكان.

**- تحديد علاقة بين متغيرين:** يجب على الفرضية أن تحدد العلاقة المفترضة بين المتغيرات، كما يجب أن تصاغ الفرضية بحيث تحدد العلاقة بين متغيرين فقط، ويلاحظ أن المشكلة قد تتناول العلاقة بين عدد من المتغيرات، وذلك عندما تكون المشكلة مركبة، مما ينتج عنها العديد من الفرضيات، يتناول كل منها الإجابة على جانب من جوانب المشكلة.

**- أن يكون للفرضية قوة تفسيرية:** كأن تقول مثلا "أن السيارة لا تعمل لأنك نسيت حقيبتك في المنزل" عند محاولة تشغيل السيارة، فهذه الفرضية غير مقبولة لأن محرك السيارة لم يدر أصلا، أم القول ب"أن المحرك لا يعمل لأن البطارية ضعيفة" فهذا يصلح ليكون تفسيرا يصح اختباره.

**- قابلية الفرضية للاختبار:** بمعنى إمكانية جمع البيانات بالوسائل التي يحددها البحث، حتى يمكن التحقق من صحة الفرضية من عدمها، ويتعلق ذلك بأن تكون المتغيرات التي يعالجها الموضوع قابلة للقياس، وإذا لم تكن هناك وسائل لقياس تلك المتغيرات، فلا يمكن جمع البيانات التي نستخدمها في اختبار صدق الفرضية، ومن ذلك أن تكون مفاهيم الموضوع قابلة للتعريف الإجرائي، وإلا فلا يمكن دراستها علميا، كما يجب ألا تتضمن الفرضية أحكاما قيمية، لأنها غير قابلة للدراسة الأمبيريقية أيضا.

**- أن يكون للفرضية أساس منطقي:** فالتنبؤات العلمية لا تحدث منعزلة عن الخبرات الشخصية، والنظريات لتربوية أو المعرفة القائمة، ولذلك يجب أن تنسجم الفرضية مع النظريات والمعرفة القائمة، وألا تتعارض مع الفرضيات التي سبق تأييدها وإثباتها.

**10-2- هل الفرضية ضرورية دائما؟:** إذا كان الهدف من الدراسة الحصول على حقائق معينة، فقد لا يكون للفرضية فائدة كبيرة، أي أن الحصول على الحقائق وحدها لا يستدعي وجود فرضية معينة، أما البحوث التي تسعى إلى تفسير الحقائق، والوصول إلى فروض وتعميمات فتتطلب من الباحث تكوين افتراضات معينة، واختبارها من خلال جمع البيانات وتفسيرها ومناقشتها ضمن بحثه، وفي درجة الدكتوراه مثلا لا تقبل الجامعات البحوث التي تسجل، ما لم تحتوي على فرضيات وتعميمات واكتفت فقط بتجميع الحقائق[[35]](#footnote-36).

وكذلك الحال بالنسبة للدراسات الاستكشافية، أما بالنسبة للدراسات التحليلية والتجريبية، فصياغة الفرضيات تعد هامة من أجل أن توجه البحث[[36]](#footnote-37).

ومعظم الأبحاث التي تصنف على أنها وصفية يمكن أن تستمر دون فرضيات ظاهرة، والأبحاث الوصفية التي تهدف إلى وصف الظاهرة أكثر من عملية تفسيرها، وتستخدم كأساس للأبحاث اللاحقة، وخاصة عندما يكون الموضوع جديدا، فإنه من الصعب تقديم تبرير كاف لتطوير فرضية تفسيرية، لذلك هناك دراسات اكتشافيه أو هدفها الوصف، لا تتطلب تطوير فرضيات، مثال على ذلك قياس اتجاهات الناس تجاه قضية معينة[[37]](#footnote-38).

**10-3- أنواع الفرضيات:**

يرى كيرلنجر kirlinger أن الباحث يستخدم نوعين من الفرضيات: النظريات البحثية، والنظريات الإحصائية، فالفرضية البحثية تبحث في النتائج المتوقعة لمتغيرات الدراسة، مثل: كلما زاد العقاب في المدارس الابتدائية كلما نقص التحصيل، أما الفرضية الإحصائية فيعبر عنها بمصطلحات كمية، مثل: إن متوسط التحصيل لمجتمع الدراسة المكون من طلبة الصف الثالث الذين يتعلمون بالطريقة (أ)، يتساوى مع متوسط التحصيل لمجتمع الدراسة الذين يتعلمون بالطريقة (ب)، والفرضية الصفرية هي فرضية إحصائية يتم فحصها عادة، وعادة ما يكون للفرضية الإحصائية فرضية بديلة[[38]](#footnote-39).

وحسب سعيد التل وآخرون فإنه يوجد نوعان من الفرضيات[[39]](#footnote-40):

**- فرضيات علمية**: هي تلك التي توضع على شكل جملة توضح بصيغة عامة، أو بلغة المفاهيم العلمية العلاقة بين متغيرين أو أكثر، لكنها لا توضح الإجراءات التي يمكن أن تتبع من أجل التحقق من معقوليتها.

**- فرضية إحصائية:** هي عبارة عن ترجمة للفرضيات العلمية بلغة القياسات المجتمعية، التي يطلق عليها المعالم Parameters وهي قابلة لعملية الاختبار، وذلك لأنها تحدد القياسات والإجراءات التي يجب أن تتبع للتحقق من معقوليتها أو عدم معقوليتها.

والفرضيات الإحصائية تتخذ ثلاثة أشكال:

**- الفرضية الإحصائية الصفرية:** وهي التي تنص على عدم وجود أثر للمعالجة التجريبية على المتغير التابع (الظاهرة قيد الدراسة)، أي تلك التي تنص على تساوي تأثير مستويات المتغير المستقل على الظاهرة قيد الدراسة، ويتم في الغالب فحصها، ويأمل الباحث أن يرفضها حتى يتسنى له قبول الفرضية البديلة، وليس بالضرورة أن تعكس الفرضية الصفرية اهتمام الباحث، إنما يتم تناولها لأن معظم الإجراءات الإحصائية الخاصة باختبار الفرضيات، يتم تطبيقها على افتراض أن الفرضية الصفرية صحيحة.

**- الفرضية البديلة:** وتأخذ شكلين:

**- الفرضية البديلة الموجهة:** تنص على وجود تأثير للمعالجة التجريبية أو المتغير المستقل وتحدد اتجاه هذا التأثير.

**- الفرضية البديلة غير الموجهة:** التي تنص على وجود تأثير للمعالجة التجريبية، لكن دون تحديد اتجاه هذا الأثر.

والفروض أو الفرضيات تشكل الخطوة الثالثة في طريقة البحث العلمي، بعد تحديد المشكلة أو الظاهرة المراد دراستها، وبعد حصر الدراسات السابقة عن المشكلة، والفروض لا تأتي بمحض الصدفة بل تحتاج إلى معرفة واسعة بالمشكلة وبجميع الظروف المحيطة بها، وكذلك توافر قدرة كبيرة لدى الباحث على تنظيم الأفكار وترتيبها وربطها مع بعضها البعض، في سبيل الوصول إلى تفسيرات مقبولة لمشكلة، وبالتالي يمكن القول أن عملية وضع وصياغة الفرضيات هي عملية إبداعية، وتشكل إحدى الركائز الأساسية للبحث العلمي[[40]](#footnote-41).

11- **الدراسات السابقة**: يتطلب المشروع البحثي بالإضافة إلى تحديد المشكلة وبيان أهمية البحث، والأهداف المرجوة، تعريفا بالدراسات السابقة يعقبها تحليل يبين أن نقطة بحثه لم تدرس من قبل، وأنها ثغرة جديرة بالبحث، أو أنها بحثت في بعض جوانبها ولم تبحث في بقية الجوانب، أو أن المنهج الذي بحثت به، أتى بنتائج يتوقع الباحث أنها ستختلف عن النتائج، التي سيحصل عليها باستخدام المنهج الذي حدده، أو أن هذه المشكلة إذا بحثت بمنهج مغاير للمناهج المستخدمة في بحثها من قبل فإن النتائج لا تتغير، كما أن عرض الدراسات السابقة يدل على أن الباحث على اطلاع، وعلى الرغم من أن هذا العرض يعطينا صورة عن مهارة الباحث في النقد، إلا أنه يجب على الباحث ألا يعطي حكما على البحوث السابقة، لأنه مبتدئ في البحث العلمي[[41]](#footnote-42).

وللدراسات السابقة دور حيوي بالنسبة للبحوث، وأي دراسة تخلو من الاستعراض النقدي لما سبقها من دراسات، تعد من وجهة النظر المنهجية دراسة ناقصة، وتفيد الاتجاهات النظرية والدراسات السابقة في أنها تمد الباحث بالفروض وتوضح المفاهيم، وتمكنه من اختيار الحقائق المتعلقة بموضوع البحث، حتى يمكن القول أن هذه الحقائق تظهر من خلال استخدام المفاهيم والنظريات، كما تبدو أهمية الاتجاهات النظرية والدراسات السابقة عند مرحلة التحليل والتفسير، وتمكن الباحث من وضع دراسته بين نتائج الدراسات السابقة، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وأن يوضح الإضافة التي أضافها للعلم، وهذا هو طريق الاستمرار النظري والتقدم العلمي في أي ميدان[[42]](#footnote-43).

ومما يزيد من فهم المشكلة أن يقوم الباحث بتوثيق البحوث التي تظهر اتفاقا واختلافا واضحا في مجال المشكلة، ذلك أن استعراض النتائج المتضاربة يساعد على تعميق وتوضيح وفهم المعرفة الحالية في مجال المشكلة، وتعطي خلفية جيدة للموضوع، وتحقق مراجعة البحوث السابقة بشكل عام الأغراض التالية[[43]](#footnote-44):

**- تحديد المشكلة:** بالمراجعة المكثفة للبحوث السابقة يستطيع الباحث أن يزيل الغموض عن المشكلة، ويتغلب على صعوبة دراستها من خلال توضيح عباراتها وجعلها أكثر تحديدا وقابلية للدراسة، كما تساعد البحوث السابقة في توضيح مفاهيم البحث، وتحويلها إلى تعريفات إجرائية، من خلال توضيح كيف عولجت المصطلحات المختلفة وكيف عرفت إجرائيا، كما تساعد البحوث السابقة على صياغة الفروض التي تعالج العلاقات بين المتغيرات، التي تبلور الدراسة وتزودها بالاتجاهات التي تحدد سير الدراسة.

**- وضع الدراسة في منظور تاريخي:** وبذلك يمكن تحديد كيف يمكن للدراسة التي يقوم بها الباحث، أن تضيف للمعرفة إضافة ذات معنى، فالمعرفة في أي مجال نتيجة لتراكم نتائج البحوث العديدة المتتابعة، والتي أجراها الأجيال المتعاقبة من الباحثين، والنظريات التي وضعت حتى تتكامل هذه المعرفة، وتفسر الظواهر المختلفة التي لاحظها الباحثون، ومن النادر أن يضيف بحث لم يستطع صاحبه ربطه بالمعرفة القائمة، إضافة مهمة لمجال التخصص، وتنزع هذه الدراسات إلى إنتاج معلومات منعزلة محدودة الفائدة.

**- فهم الباحث لأسباب ما يوجد في المجال من تناقضات:** فقد ترجع التناقضات بين نتائج البحوث إلى أسباب عديدة: كاختلاف أساليب الباحثين في معالجة المشكلة، أو إلى اختلاف الأدوات التي استخدموها، أو مناهج البحث المتبعة، أو أساليب التحليل التي عالجوا بها بياناتهم، ومحاولة حسم هذه التناقضات تشكل تحديا كبيرا للباحث، ولكنها قد تزوده أيضا بفهم عميق لما يدور في مجال تخصصه.

**- تجنب التكرار غير المقصود وغير الضروري:** فقد يتعمد الباحث دراسة مشكلة سبق بحثها للتحقق من نتائجها أو لاستكمال جانب آخر منها، فالبحث الذي درس متغيرات معينة ولم ينجح في الوصول إلى نتائج مهمة، قد يحتاج إلى مراجعة المشكلة أو طريقة البحث، وكثيرا ما نجد بحوث التقويم تعالج نفس المشكلة أكثر من رمة، إلا أن هذا التكرار ضروري لأن الدراسة تصمم لاتخاذ قرار في موقع معين.

**- المساعدة على معرفة أي مناهج البحث أكثرها فائدة:** يكتشف الباحث مع تعمقه في دراسة البحوث السابقة أن جودة البحوث تتباين تباينا كبيرا، ويؤدي به ذلك إلى نقد بعض البحوث، التي يمكن أن تكون أفضل مما هي عليه لو أنها اتبعت طرقا أخرى، وبالفحص الدقيق للبحوث الجيدة واستبعاد البحوث السيئة، يكتشف الباحث الطريق الصحيح الذي يسلكه في بحثه.

**- اختيار المقاييس والطرق المناسبة:** من خلال تقويم طرق البحث المستخدمة في البحوث السابقة، والمقاييس التي استخدمتها تلك البحوث، وقد يكون نجاح أو فشل بحث سابق راجعا إلى تصميم البحث، أو إلى المقاييس التي استخدمت في جمع البيانات، وهذا يساعد على فهم أعمق لطرق بحث أفضل وأكثر فاعلية، مما يؤدي إلى تصميم أفضل وأكثر تطورا، وإلى اختيار أدوات صادقة ثابتة، وإلى وسائل أكثر مناسبة لتحليل البيانات، وبمعنى آخر تساعد مراجعة البحوث السابقة على اختيار منهج مختلف لدراسة المشكلة.

**- ربط النتائج بالمعرفة القائمة واقتراح بحوث جديدة:** عند تحليل النتائج ومناقشتها فإن الباحث يقارن بين نتائجه، ونتائج البحوث السابقة التي عالجت نفس المشكلة، وبذلك يتبين أوجه الشبه والاختلاف بين نتائج البحث وما سبقه من نتائج، ويستطيع أن يحدد كيف تضيف نتائجه للمعرفة، فإذا وصلت الدراسة إلى نتائج غير دالة فقد يجد الباحث تفسيرا لذلك في الدراسات السابقة، ويقترح الباحثون عادة موضوعات أخرى تصلح للبحث، بناء على ما توصلوا إليه من نتائج، وبذلك تمكن مراجعة البحوث السابقة الباحث من معرفة مجاله معرفة جيدة، فيصبح أكثر قدرة على تفسير نتائجه في ضوء النظريات السابقة، ووضعها في مكانها الصحيح من المعرفة الحالية.

**11-1- الفائدة من مراجعة الدراسات السابقة:** من أهم فوائد عرض الدراسات السابقة[[44]](#footnote-45):

- بيان أننا بدأنا من حيث انتهى الآخرون.

- أن البحوث التي قدمت حتى لحظة تسجيل البحث، لا تغني عن إجراء بحثنا الحالي.

- أن المنهج والأدوات أو الحدود المكانية أو الزمانية أو البشرية، المستخدمة في تلك البحوث مختلفة تماما عن المستخدمة في بحثنا، ومن ثم فنحن نتوقع اختلاف النتائج (أو تأكيدها نظرا للتشابه)، والوصول بذلك إلى قاعدة للمعلومات يمكن من خلالها اشتقاق نظرية عامة.

كما تساعد مراجعة الدراسات السابقة في[[45]](#footnote-46):

- تحديد مشكلة الدراسة وصياغتها بشكل مناسب.

- تساعد في صياغة أسئلة الدراسة أو فرضياتها، ووضعها في اتجاه نظري معين.

- تفيد في معرفة ما إذا كانت الإجراءات المستخدمة في دراسة ما، تصلح لتطبيقها في دراسات أخرى.

- تفيد في المقارنات الثقافية بين المجتمعات، حيث أن نتائج الدراسات السابقة في مجتمع معين، يمكن مقارنتها بنتائج الدراسة الحالية، عند تنفيذها في ثقافة مغايرة.

- تفسير عدم الاتساق في النتائج في الدراسات السابقة، والذي يمكن رده إلى المنهجية أو المجتمع الذي أجريت فيه الدراسة.

**12- الإطار النظري للبحث:**

يعتبر الإطار النظري بمثابة الخلفية العلمية النظرية التي يقوم الباحث من خلالها بتقديم ومناقشة مشكلة بحثه، سواء كان ذلك نظرية أو قانون أو نموذج أو مبدأ علمي يتعلق بالمشكلة محل البحث، ليستطيع الباحث من خلاله أن يعد بحثا علميا له أهداف وفروض علمية يمكن أن يحدث تحقيقها أثرا في البناء المعرفي[[46]](#footnote-47).

ويختلف الإطار النظري عن الدراسات السابقة في كون الإطار النظري يهتم بالخلفية النظرية، التي تشكل إطارا يعمل من خلاله الباحث لمناقشة المشكلة المدروسة، أما الدراسات السابقة تهتم بالطرق العلمية التي تم من خلالها دراسة المشكلة من قبل باحثين آخرين، وهي بذلك تركز على المنهجية العلمية المتبعة، والنتائج والتوصيات[[47]](#footnote-48).

وهو يختلف عن مصطلح الجانب النظري كما هو متعارف عليه، الذي يقصد به كل العناصر التي تسبق القيام بالإجراءات الميدانية للدراسة، ويضم: الفصل التمهيدي (أو مدخل الدراسة) بالإضافة إلى الفصول النظرية التي تليه.

وبصورة أكثر تحديدا يمكن القول بأن الإطار النظري، تعبير يشير إلى اختيار نظرية معينة أو مجموعة من المفاهيم أو القوانين، يتم من خلالها صياغة وحل المشكلة، فكثير من الخطوات في عملية البحث تتطلب بالدرجة الأولى خلفية علمية بمشكلة البحث ومجالها، حتى تستمد منها المعلومات اللازمة التي يتكون منها بناء تلك الخطوات، فلا يستطيع الباحث مثلا التمهيد لبحثه ما لم يكن لديه خلفية علمية بمشكلة البحث، يستمد منها الظواهر التي تهيئ ذهن القارئ للشعور بالمشكلة، ويستمد السند العلمي لفروض البحث، كما أن الباحث لن يستطيع إطلاقا أن يبين أثر بحثه في البناء المعرفي، ما لم يكن على علم ودراسة بالأسس والمفاهيم النظرية التي ترتكز عليها مشكلة بحثه، ولذلك يصبح الإطار النظري لأي بحث علمي شبيها بالحدود الطبيعية له[[48]](#footnote-49).

**13- صياغة عنوان البحث وضبطه:** يكون عنوان البحث المقترح في مخطط البحث في الغالب هو نفس عنوان البحث عند الانتهاء منه، ومن جملة ما ينبغي مراعاته عند صياغة عنوان البحث ما يلي[[49]](#footnote-50):

- أن يكون عنوان البحث محددا بدلالة البحث ومتضمنا أهم عناصره، إلا أن العنوان لا يمكن أن يتضمن جميع عناصر مخطط البحث، إذ تؤدي محاولة إدخال معلومات كبيرة إلى عنوان البحث إلى جعله طويلا أكثر من اللازم، ومثل هذا العنوان قد لا يعبر عن مشكلة البحث لكثرة العناصر الداخلة فيه.

- أن يشير العنوان إلى موضوع الدراسة بشكل محدد، فلا يشار إلى الموضوع بطريقة عامة غامضة، ولا يمكن صياغة العنوان بشكل مختصر جدا مثل: "تقويم برنامج دراسي في مدينة بسكرة"ن فالعنوان هنا عام جدا لا يحدد النوع البرنامج، ولا الأفراد الذين سيطبق عليهم..

- ينبغي أن تكون اللغة المستعملة في العنوان لغة مهنية عادية، وليست لغة صحفية استعراضية، ولا لغة مفرطة في الرطانة المتخصصة.

- من الأنسب ألا يتجاوز عدد الكلمات في العنوان خمسة عشرة كلمة، ولكن ليس على حساب المعايير السابقة.

ولصياغة عنوان البحث بشكل مناسب ينبغي أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة، لخصها فان دالين فيما يلي[[50]](#footnote-51):

- هل يحدد العنوان ميدان المشكلة تحديدا دقيقا؟

- هل العنوان واضح وموجز ووصفي بدرجة كافية تسمح بتصنيف الدراسة في فئتها المناسبة (تربوية، نفسية، اجتماعية، ...وصفية، تجريبية...)

- هل تم تجنب الكلمات التي لا داعي لها مثل: دراسة في، أو تحليل، أو الكلمات الناقصة المضللة..

- هل تخدم الأسماء كموجهات في العنوان؟

- هل وضعت الكلمات الأساسية في بداية العنوان؟

ويمكن في كثير من الحالات أن يتم تعديل عنوان البحث ضمن مجال ضيق، تمليه ظروف البحث وكذلك مستوى التبصر بالموضوع الذي يتنامى مع كل خطوة في إنجاز البحث، أو لوجود ظروف موضوعية أو علمية تحول دون قبول الموضوع على صيغة عنوان الإنطلاق.

**المراجع:**

1- مصطفى رجب وحسين طه، **مناهج البحث التربوي بين النقد والتجديد**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2009.

2- منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2006.

3- عبد الله فلاح المنيزل وعدنان يوسف العتوم، **مناهج البحث في العوم النفسية والتربوية**، ط1، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010.

4- رجاء محمود أبو علام، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، ط6، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007.

5- عبد الله زيد الكيلاني ونضال كمال الشريفين، **مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية**، ط5، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

6- محمد خليل عباس وآخرون، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.

7- سعيد التل وآخرون، **مناهج البحث العلمي- تصميم البحث والتحليل الإحصائي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007.

8- سناء محمد سليمان، **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية**، ط1، علم الكتب، القاهرة، 2009.

9- ذياب البداينة، **المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 1999.

10- سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، ط2، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008.

11- صالح العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1904 ه.

12- ناريمان يونس لهلوب، **استراتيجية البحث الاجتماعي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

13- ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي**، بيت الأفكار الدولية، الأردن، (بدون سنة).

14- موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون.

15- عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

16- أحمد حسن وآخرون، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، علماء مصر، بدون دار للنشر، بدون سنة نشر.

أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، 1994. 17-

18- علي محمد عودة، **علم النفس التجريبي**، ط1، مكتبة العدنان، بغداد، 2011.

19- شرفي محمد الصغير وسليمان جار الله، **التصور النسقي لمنهجية البحث في علم النفس**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة باتنة، 2008.

1. شرفي محمد الصغير وسليمان جار الله، التصور النسقي لمنهجية البحث في علم النفس، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة باتنة، 2008، ص18. [↑](#footnote-ref-2)
2. أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**، المكتبة الأكاديمية، 1994، ص20. [↑](#footnote-ref-3)
3. علي محمد عودة، **علم النفس التجريبي**، ط1، مكتبة العدنان، بغداد، 2011، ص7. [↑](#footnote-ref-4)
4. رجاء محمود أبو علام، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، ط6، دار النشر للجامعات، مصر، 2006، ص16. [↑](#footnote-ref-5)
5. فاروق مجذوب، **طرائق ومنهجية البحث في علم النفس**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2003، ص20. [↑](#footnote-ref-6)
6. المرجع السابق، ص- ص، 17- 21. [↑](#footnote-ref-7)
7. أحمد حسن وآخرون، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، علماء مصر، بدون دار للنشر، بدون سنة نشر، ص- ص، 43- 46. [↑](#footnote-ref-8)
8. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص19. [↑](#footnote-ref-9)
9. أحمد بدر، مرجع سابق، ص- ص، 25- 27. [↑](#footnote-ref-10)
10. ربحي مصطفى عليان، **البحث العلمي**، بيت الأفكار الدولية، الأردن، (بدون سنة)، ص، 39- 40. [↑](#footnote-ref-11)
11. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية- تدريبات عملية**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص122. ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون. [↑](#footnote-ref-12)
12. صالح العساف، **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 1904 ه، ص31. [↑](#footnote-ref-13)
13. صالح العساف، مرجع سابق، ص- ص، 23- 24. [↑](#footnote-ref-14)
14. المرجع السابق، ص30. [↑](#footnote-ref-15)
15. ناريمان يونس لهلوب، **استراتيجية البحث الاجتماعي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص94. [↑](#footnote-ref-16)
16. المرجع السابق، ص95. [↑](#footnote-ref-17)
17. ذياب البداينة، **المرشد إلى كتابة الرسائل الجامعية**، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 1999، ص- ص، 81- 82. [↑](#footnote-ref-18)
18. سعيد التل وأخرون، **مناهج البحث العلمي- تصميم البحث والتحليل الإحصائي**، ط1، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص- ص، 16- 17. [↑](#footnote-ref-19)
19. سناء محمد سليمان، **مناهج البحث العلمي في التربية وعلم النفس ومهاراته الأساسية**، ط1، علم الكتب، القاهرة، 2009، ص- ص 46- 47. [↑](#footnote-ref-20)
20. ذياب البداينة، مرجع سابق، ص82. [↑](#footnote-ref-21)
21. سعيد التل وأخرون، مرجع سابق، ص16. [↑](#footnote-ref-22)
22. سناء محمد سليمان، مرجع سابق، ص- ص، 49- 50. [↑](#footnote-ref-23)
23. مصطفى عشوي، **علم النفس المعاصر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص534. [↑](#footnote-ref-24)
24. ذياب البداينة، مرجع سابق، ص83. [↑](#footnote-ref-25)
25. سناء محمد سليمان، مرجع سابق، ص49. [↑](#footnote-ref-26)
26. سعد جاسم الأسدي، مرجع سابق، ص79. [↑](#footnote-ref-27)
27. عبد الله زيد الكيلاني ونضال كمال الشريفين، **مدخل إلى البحث في العلوم التربوية والاجتماعية**، ط5، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص- ص، 48- 49. [↑](#footnote-ref-28)
28. حسين عبد الرحمن رشوان، **أصول البحث العلمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، 220- 221. [↑](#footnote-ref-29)
29. محمد خليل عباس وآخرون، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص- ص 99- 100. [↑](#footnote-ref-30)
30. رجاء محمود أبو علام، **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**، ط6، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2007، ص92. [↑](#footnote-ref-31)
31. عبد الله فلاح المنيزل وعدنان يوسف العتوم، **مناهج البحث في العوم النفسية والتربوية**، ط1، مكتبة الجامعة، الشارقة، 2010، ص- ص، 55- 56. [↑](#footnote-ref-32)
32. رجاء محمود أبو علام، مرجع سابق، ص- ص، 133- 134. [↑](#footnote-ref-33)
33. المرجع السابق، ص- ص، 135- 138. [↑](#footnote-ref-34)
34. المرجع السابق، ص- ص، 138- 143. [↑](#footnote-ref-35)
35. أحمد بدر، مرجع سابق، ص- ص، 114- 115. [↑](#footnote-ref-36)
36. منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2006، ص72. [↑](#footnote-ref-37)
37. عبد الله فلاح المنيزل وعدنان يوسف العتوم، مرجع سابق، ص64. [↑](#footnote-ref-38)
38. منذر الضامن، مرجع سابق، ص75. [↑](#footnote-ref-39)
39. سعيد التل وآخرون، مرجع سابق، ص- ص، 58- 59. [↑](#footnote-ref-40)
40. مصطفي ربحي عليان، مرجع سابق، ص76. [↑](#footnote-ref-41)
41. مصطفى رجب وحسين طه، **مناهج البحث التربوي بين النقد والتجديد**، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص- ص، 33- 34. [↑](#footnote-ref-42)
42. حسين عبد الرحمن رشوان، مرجع سابق، ص225. [↑](#footnote-ref-43)
43. رجاء محمود أبو علام، مرجع سابق، ص- ص، 100- 103. [↑](#footnote-ref-44)
44. مصطفى رجب وحسين طه، مرجع سابق، ص35. [↑](#footnote-ref-45)
45. ذياب البداينة، مرجع سابق، ص95. [↑](#footnote-ref-46)
46. سناء محمود سليمان، مرجع سابق، 51. [↑](#footnote-ref-47)
47. المرجع السابق، ص52. [↑](#footnote-ref-48)
48. صالح العساف، مرجع سابق، ص- ص، 50- 51. [↑](#footnote-ref-49)
49. سعيد جاسم الأسدي، **أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية**، ط2، مؤسسة وارث الثقافية، العراق، 2008، ص- ص 68- 69. [↑](#footnote-ref-50)
50. المرجع السابق، ص69. [↑](#footnote-ref-51)